بالمستندات ننفرد بنشر وقائع فساد "الزند" وتستر "عبد المجيد محمود" عليها

السبت 24 نوفمبر 2012 12:11 م

كتب - محمد صلاح

تقدم الدكتور إدريس عبد الجواد، أستاذ القانون والمحامى، بمستندات للنائب العام الجديد تدين المستشار أحمد الزند رئيس نادى قضاة مصر وصهره بالاستيلاء على مساحة **250** فدانا بأراضى منطقة الحمام بمدينة مرسى مطروح

واتهم عبد الجواد المستشار عبد المجيد محمود بالتواطؤ في تلك القضية وضياع المستندات بعد أن عكف المكتب الفنى للنائب العام على دراستها وثيت إدانته واستغلاله للنفوذ هو وصهره عادل عبد الرؤوف السيد، وموظفى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

وأكدت البلاغات أن الزند وصهره قاموا بالاستيلاء على أراضى مدينة الحمام عن طريق التزوير واستغلال النفوذ .وكشفت المستندات عن أنه بتاريخ **16** يناير **2007** فوجئ بعض أهالى منطقة الحمام باستدعائهم من قبل قسم الشرطة، وذلك بناء على محضر قدم من الزند لإخلاء قطعة أرض داخل الطتلة السكنية حيث أخبرهم رجال الشرطة أن الأرض تخص الزند وصهره عادل عبد الرؤوف ولديهما المستندات الدالة على ملكيتهما للأرض، وأنهم أرفقوا الأوراق الدالة على صحة أقوالهم بالمحضر وطالبوا الأهالى بترك أرضهم ومنازلهم

وبناءا عليه قامت الشرطة بطردهم بالقوة الجبرية وبالبحث عن أسباب ذلك الدمار الذى لحق بالأهالى تبين أن وزير الزراعة آنذاك أصدر القرار رقم **5629** لسنة **2006** بتسليم الزند وشركاه وصهره مساحات الأراضى التى رست عليهم بالمزاد العلنى .

وأكدت المستندات أن قانون المزايدات الذى تم إرساؤه على الزند لم يتم الإعلان عنه فى الصحف الرسمية وإنما جاء من خلال نفوذه وأن كراسة الشروط التى حصل بها على تلك الأراضى حررت دون موظفين وكذلك المبلغ الذى دفعه

كما أن إجراءات المزاد تمت بالمخالفة لأحكام القانون حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن القواعد المنظمة للإدارة والتصرف بأراضى الهيئة العامة؛ وبناء على ذلك فقد تربح الزند من وراء تلك الأراضى بملايين الجنيهات إذ حصل من الهيئة على **250** فدانا بواقع **11** ألف جنيه للفدان مع أن قيمة الفدان فى ذلك الوقت كانت تساوى **100** ألف جنيه مما ربحه **10** أضعاف قيمة الفدان الواحد، وبالرغم من أن الإجراءات شابها البطلان المطلق والتزوير إلا أن الهيئة العامة للتعمير سارعت بتحرير محضر لتسليم الزند الأراضى بتاريخ **20** يوليو **2006** أثبتت فيه قيام لجنة مكونة من **6** موظفين بتسليم الزند تلك الأراضى وأن ذلك جرى وتم تنفيذه بسرعة فائقة نظرًا لتسهيل كل الأجهزة لتنفيذ القرارات وهدم المنازل وأن من اعترضوا على قرارات الهدم والإزالة صدر بحقهم اعتقالات وصدرت ضدهم أحكام بالحبس

وأكد عبد الجواد أنه تقدم بتلك المستندات التي تدين الزند بارتكابه جرائم فساد مالي وإداري واستيلاء على أراض بالساحل الشمالي بعد رحلة عناء شاقة تكبدها في جمع تلك المستندات والأدلة التي تثبت تورط الزند وصهره وخصوصا لنفوذ المستشار الممتد والمتشعب عبر شبكة علاقات ومصالح مع رؤوس الهيئات والنظام السابق